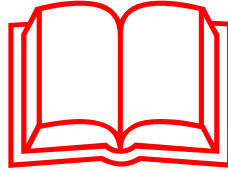


مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" في القضاء الدولي الجنائي

- المحكمة الجنائية الدولية أنموذجا -

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction - The International Criminal Court As Example -



المؤلف: زايدي عبد الرفيق، طالب دكتوراه، مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 06000، الجزائر؛ أ. د. دحماني عبد السلام، المشرف، مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 06000، الجزائر.

Author: ZAIDI Abderafik, doctoral student, Laboratory for Research on: the Effectiveness of Legal Standards, Faculty of Law and Political Science, Abderrahmane MIRA University - Bejaia.06000, Algeria; **PR. DAHMANI Abdeslem**, the supervisor, Laboratory for Research on: the Effectiveness of Legal Standards, Faculty of Law and Political Science, Abderrahmane MIRA University - Bejaia.06000, Algeria.

ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0002-5790-6562>

abderafik.zaidi@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2020/05/11

تاريخ القبول: 2020/03/15

تاريخ الاستلام: 2019/12/14

✍ لتوثيق هذا المقال:

زايدي عبد الرفيق، مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" في القضاء الدولي الجنائي - المحكمة الجنائية الدولية أنموذجا-، مجلة التراث، العدد 01، المجلد العاشر، أبريل 2020، ص 264، ص 283.

📄 TO CITE THIS ARTICLE:

ZAIDI Abderafik, The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction- The International Criminal Court As Example -, **AL TURATH Journal**, issue 01, volume 10, April 2020, p264, p283.

Open Access Available On:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>



المؤلف المرسل: زايدي عبد الرفيق، الإيميل: abderafik.zaidi@univ-bejaia.dz Sender Author ZAIDI Abderafik, e-mail:

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

ملخص

جاء مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" في بداية إعماله في مجال التحكيم من أجل معالجة المسائل التي تفرزها الممارسة العملية والمتعلقة بإثارة بعض الأطراف عدم اختصاص محكمة التحكيم بالفصل في النزاع أمامها، وذلك نظرا لاستعمال هذا الدفع بغرض عرقلة وضع اتفاق التحكيم موضع التنفيذ أو عرقلة إجراءات التحكيم.

وبفعل انتشار الأخذ بهذا المبدأ بفضل ما يحققه من فوائد عملية تساعد على تحقيق فعالية نظام التحكيم، تم إسقاط هذه القاعدة على أنظمة القانون الدولي العام لاسيما القانون الدولي الجنائي، فأضحى مكرسا في الأنظمة الأساسية لمختلف المحاكم الدولية، وقد ساهم الاجتهاد القضائي بفعالية في تأكيد هذا المبدأ ليطمئن اعتماده بشكل أوضح وواسع في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاختصاص بالاختصاص؛ التحكيم الدولي؛ المحكمة الجنائية الدولية؛ الدائرة التمهيدية؛ القضاء الدولي الجنائي.

Abstract

The principle of "competence-competence" in the international arbitration is aimed at addressing issues relating to the incompetence of the Court of arbitration raised by the parties in conflict, with a view to obstructing the arbitration agreement or its procedures for its application. Thanks to the practical benefits of this principle that contributes to the effectiveness of the arbitration system, this rule has been adopted on the international criminal system and has become enshrined in the various statutes of international courts and particularly in the Statute of the International Criminal Court.

Keywords: Competence-Competence; International Arbitration; International Criminal Court; Pre-Trial Chamber; International criminal jurisdiction.

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

مقدمة

عملت مختلف الأنظمة القانونية عبر العالم على تجسيد مبدأ إجرائي مهم يتعلّق بمنح محاكم التّحكيم سلطةً أو اختصاصا بالفصل في اختصاصها في التّظر في قضية ما، وهو المبدأ المسمّى بـ "الاختصاص بالاختصاص" والذي بات حجر الزاوية في ميدان التّحكيم الدولي.

وقد أصبح مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" من أهمّ المبادئ التي تضمن للتّحكيم الدولي فعاليته، إذ يهدف تطبيقه إلى غلق الباب أمام كل الإجراءات والوسائل الاحتياطية التي ترمي إلى المماطلة في تنفيذ بنود اتفاق التّحكيم أو إفقاد التّحكيم الغاية من وجوده لاسيما سرعة الفصل في النزاعات القائمة بين الأطراف⁽¹⁾.

وأدى الانتشار الواسع لاعتماد هذا المبدأ نظرا للامتيازات التي يوفّرها، إلى تبنّيه من طرف قضاة دوليين عن طريق جعله قاعدة أساسية يؤخذ بها عند الحاجة على مستوى المحاكم الدولية التي تعنى بحقوق الانسان أو الدول على حدّ سواء، فكانت محكمة العدل الدولية الهيئة السبّاقة في تكريس هذا المبدأ رغم عدم وجود نصّ صريح في نظامها الأساسي يجيز اضطلاع القاضي بالتّظر في القضية من أجل إقرار اختصاصه من عدمه.

وبتطوّر القانون الدولي الجنائي في النّصف الثاني من القرن العشرين، اعترف القضاء بمبدأ "الاختصاص بالاختصاص" بحكم إعماله في عدّة محاكم جنائية دولية خاصّة ومختلطة ليستقرّ الفقه على فكرة تكريس هذا المبدأ في أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية⁽²⁾، فبينما كانت المحاكم السابقة تستأنس بالاجتهاد القضائي لتبرّر اختصاص القاضي في الفصل في مسألة اختصاص هيئته وبشكل ضمني، نجد أنّ المادة (19) من نظام روما الأساسي لسنة 1998 نصّت على مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" بشكل أوضح⁽³⁾.

ونظرا لأهمية هذه الآلية في ظلّ تكاثف القضايا على مستوى القضاء الدولي الجنائي، كان من الضّروري البحث في الآثار والإضافات التي جاء بها مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" في هذا المجال بعدما أن كان تطبيقه محصورا في يد المحكّمين الدوليين.

وللإسهاب في هذه الدراسة، يتعيّن علينا في المقام الأوّل البحث في امتداد آثار مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" من التّحكيم الدولي إلى القضاء الدولي الجنائي من خلال رصد الممارسة التي عرفتھا المحاكم الدولية في هذا المجال (الفرع الأوّل)، ثمّ التركيز على دراسة حالة تفعيل المبدأ لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية من أجل استنباط إيجابيات هذا الإجراء ونظرا لكون هذه المحكمة هيئة دولية دائمة تنظر في أخطر الجرائم الدولية ودائما بدراسة بعض الأمثلة التي تعكس مدى أهمية وضرة تكريس واعتماد هذا المبدأ (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تطور مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" من التحكيم الدولي نحو القضاء الدولي الجنائي

يعتبر مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" أساساً مهماً للغاية في التحكيم الدولي نظراً لأهميته في اختزال زمن التقاضي، وكانت هذه الخاصية بالتحديد العامل الأول الذي دفع بقضاة المحاكم الجنائية الدولية الأخذ بهذا المبدأ، حيث لا شك أن المحاكمة العادلة تعتمد على السرعة في الإجراءات والمقاضاة ضماناً لحماية حقوق المتهمين، وبالتالي يتعين علينا تعريف هذا المبدأ ولو بصفة عامة من أجل تحديد خصائصه ومصادره (أولاً)، ثم توضيح كيفية تبني القضاء الدولي الجنائي للمبدأ استثناساً بالاجتهاد القضائي الدولي والممارسة التي عرفتتها مختلف المحاكم الدولية (ثانياً).

أولاً: ماهية مبدأ "الاختصاص بالاختصاص"

جاء مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" في بداية أعماله في مجال التحكيم من أجل معالجة المسائل التي تفرزها الممارسة العملية والمتعلقة بإثارة بعض الأطراف عدم اختصاص محكمة التحكيم بالفصل في النزاع أمامها، وذلك نظراً لاستعمال هذا الدفع بغرض عرقلة وضع اتفاق التحكيم موضع التنفيذ أو عرقلة إجراءات التحكيم⁽⁴⁾.

ويعود أصل مصطلح "الاختصاص بالاختصاص" إلى ظهوره لأول مرة في العلوم السياسية والقانون الدستوري باستعماله من قبل فقهاء في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر في تحديد المقصود من فكرة سيادة الدولة بسبب النقاش الذي أثير آنذاك حول الدولة الفدرالية الألمانية، وهو المصطلح الذي أعيد استخدامه أثناء الأعمال التحضيرية التي صاحبت بناء الاتحاد الأوروبي من أجل تحديد طبيعته القانونية، ويعتبر هذا المصطلح ترجمة للمصطلح الفرنسي "*Compétence-Compétence*"، الذي تُرجم بدوره من المصطلح الألماني "*Kompetenz-Kompetenz*"⁽⁵⁾.

ويُقصد اختصاراً بمبدأ "الاختصاص بالاختصاص" تلك السلطة التي تتمتع بها أي هيئة تحكيمية أو قضائية في تحديد اختصاصها من تلقاء نفسها للنظر في مدى اختصاصها في البت في موضوع النزاع القائم بين أطراف الاتفاق أو اتخاذ أي إجراء قضائي آخر مناسب⁽⁶⁾، وبصيغة أخرى يكون المحكم مختصاً بتحديد اختصاصه ونظر المنازعات المتعلقة به ليقدر إذا ما كان مختصاً في الفصل فيها أم لا⁽⁷⁾، وبالتالي يبحث بحرية واستقلالية كاملة في حقيقة اختصاصه وإذا تبين له صحة اتفاق التحكيم فإنه يعلن اختصاصه وإذا تبين له عكس ذلك فيقضي بعدم اختصاصه⁽⁸⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة تخويل المحكم سلطة الفصل في الدفوع المتعلقة باختصاصه وتطبيق مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" كانت محل خلاف وجدل فقهي وقضائي، إلا أن التشريعات الوطنية ومعظم الأنظمة والاتفاقيات الدولية أزال ذلك الخلاف بالنص على أحقية المحكم في الفصل في مسألة تقرير اختصاصه، وعلى هذا الأساس لم يعد هناك أي جدل يذكر

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

حول سلطة المحكم في الفصل من تلقاء نفسه ومبادرته بشأن المنازعات المعروضة عليه، وذلك بعد تناول التشريعات الوطنية تلك المسألة وتحويل المحكم البت فيها، باعتبار أنّ المحكم كالقاضي يملك سلطة المبادرة في التحقق من اختصاصه بموضوع الخصومة، وذلك حتى لا تنتهي هذه الإجراءات بصدر حكم من قضاء الدولة ببطلانه لعدم اختصاص المحكم بشأن الخصومة المعروضة عليه⁽⁹⁾.

وقد أرسى محكمة النقض الفرنسية هذا المبدأ بقرار شهير لها جاء فيه أنّه "كأيّ جهة قضائية ولو كانت استثنائية، يدخل في اختصاص المحكمين وواجباتهم التحقق ممّا إذا كانوا مختصّين بالنظر في النزاع المعروض عليهم"⁽¹⁰⁾. ومن ثمّ تمّ تكريس مبدأ اختصاص المحكم في تحديد اختصاصه في العديد من المصادر الشكلية، فنجد في مختلف الاتفاقيات الدولية التي عالجت مسألة التحكيم الذي أصبح الطريق الذي يسلكه ذوي المصالح التجارية من أجل الفصل في كل المنازعات المحتمل ورودها أثناء القيام بالنشاط التجاري ذي الصلة الدولية، كما نجد إلى جانب المعاهدات الدولية، القوانين الوطنية وكذلك الغالبية من لوائح التحكيم الدولي⁽¹¹⁾.

ثانيا: تكريس مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" في القضاء الدولي الجنائي

أدّى انتشار الأخذ بمبدأ "الاختصاص بالاختصاص"، وبالتّظر لما حقّقه من آثار إيجابية وفوائد عملية تساعد على تحقيق فعالية نظام التحكيم الدولي، إلى اعتماده كآلية إجرائية من قبل أنظمة القانون الدولي العام وأضحى مكرّساً عبر الممارسة المتكرّرة له وهو الأمر الذي يمكن أن نلمسه في مختلف القرارات القضائية الصادرة عن مختلف الهيئات القضائية الدولية، إذ في وقت مبكر من عام 1953، قضت محكمة العدل الدولية بأنّه في حالة عدم وجود أيّ اتفاق يخالف ذلك، فإنّه يحقّ للمحكمة الدولية أن تقرّر فيما يتعلّق باختصاصها القضائي ولها سلطة تفسير أحكام الصّكوك التي تنظّم اختصاصها⁽¹²⁾.

وأكدّ قضاة محكمة العدل الدولية أنّ هذا المبدأ المعترف به أمام الهيئات التحكيمية يتّصف بقوة مميّزة أكثر عند القاضي الدولي، كون أنّ هذه الهيئة لم تتشكّل بموجب اتفاق بين أطراف النزاع للتحكيم بل تعدّ جهازاً قضائياً رئيسياً ودائماً لهيئة الأمم المتحدة رغم عدم الإشارة إلى هذه السلطة في المادة (36) من نظامها التأسيسي، وقد أعادت محكمة العدل الدولية عن طريق اجتهادها القضائي تأكيد هذا المبدأ لاحقاً⁽¹³⁾.

ومنذ ذلك الحين، أعادت تأكيد هذا المبدأ العديد من الهيئات القضائية الدولية الأخرى عن طريق اعتماده خلال عدّة مناسبات، ونذكر منها على سبيل المثال مجموعة من الأحكام الصادرة عن محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بمناسبة المنازعات القائمة بين الدول الأمريكية وأشخاص القانون الدولي⁽¹⁴⁾.

بالإضافة إلى ذلك، وفي ظلّ التطوّر السريع في العلاقات الدولية والممارسات التجارية المختلفة التي أدّت إلى إنشاء العديد من المنظّمات الدولية والإقليمية، تمّ اعتماد مبدأ الاختصاص بالاختصاص على مستوى تلك المنظّمات، فنجد أنّ المركز الدولي

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

لتسوية منازعات الاستثمار قد صرّح في العديد من القضايا المعروضة أمامه أنّ ليس من المشكوك فيه أو المتنازع عليه أن يكون للمحكمين "سلطة تحديد اختصاصهم"⁽¹⁵⁾،

وفي السياق نفسه، أشار جهاز الاستئناف التابع لمنظمة التجارة العالمية في عدّة قضايا أنه من المقبول كقاعدة عامة أن يكون لأيّ محكمة دولية الحق في النظر في مسألة اختصاصها الخاص بمبادرة منها والتأكد من اختصاصها في أي قضية معروضة عليها⁽¹⁶⁾، وفي حالة أخرى أقرّ أيضا بأنّ قضاة منظمة التجارة العالمية يتمتعون بسلطة تحديد ما إذا كان لديهم ولاية قضائية في قضية معيّنة ولهم الحق في أن يحدّدوا مدى اختصاصهم⁽¹⁷⁾.

علاوة على ذلك، لم يُستثنَ القضاء الدولي الجنائي من تطبيق مبدأ "الاختصاص بالاختصاص"، إذ عرف أوّل تكريس على هذا الصعيد في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حين أكّد قضاؤها برئاسة الأستاذ **أنطونيو كاسيزي** سنة 1995 أنّ هذا المبدأ الرّاسخ في القانون الدولي العام يعدّ جزءا كبيرا ومهمّا من الاختصاص المتأصّل لأية محكمة قضائية أو تحكيمية، فهو عنصر ضروري في ممارسة الوظيفة القضائية ولا يحتاج إلى النص صراحة في الوثائق التأسيسية لتلك المحاكم⁽¹⁸⁾.

وقد تبنّت المحكمة الجنائية الخاصة بلبنان بتاريخ 2010/11/10 التّهج نفسه باعترافها بهذا المبدأ واعتماده للفصل في مدى اختصاصها في النّظر في قضية السيد **جميل محمّد أمين السيد** من خلال قرار بالإجماع صادر عن غرفة الاستئناف التي ترأّسها أيضا الأستاذ **أنطونيو كاسيزي**⁽¹⁹⁾.

يتّضح من خلال الاجتهاد القضائي الذي انفرد به الأستاذ والقاضي الإيطالي **أنطونيو كاسيزي** من خلال قراراته، أنّه تمّ فعلا التوسيع في مجال تطبيق مبدأ "الاختصاص بالاختصاص"؛ فبعدما كان العمل به مختصرا على المنازعات المدنية أصبح بفضل تلك القرارات ممكنا تفعيله أمام المحاكم الجنائية، وهو ما تمّ الإخذ به فعلا على مستوى المحكمة الجنائية الدولية الحديثة النشأة.

الفرع الثاني

تفعيل مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" للمحكمة الجنائية الدولية

لا يوجد أيّ شكّ بأنّ المحكمة الجنائية الدولية تتمتع بالقدر نفسه من القوّة مع سلطتها في تحديد حدود اختصاصها، حيث يتبيّن من خلال استقراء المادة (19) من نظام روما الأساسي أنّه يمكن تفعيل هذا المبدأ من طرف المحكمة من تلقاء نفسها (أولاً)، أو بسعي من قبل مكتب المدعي العام (ثانياً)، وهذا ما اتّضح في كنف بعض الحالات المعروضة أمام قضاة المحكمة أنّه يستلزم الفصل في مسألتي الاختصاص ومقبولية الدعوى، حيث أيّدت دوائر المحكمة باستمرار مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" مؤسّسةً قراراتها على الاجتهاد القضائي والمادة (19) في الوقت نفسه⁽²⁰⁾.

أولاً: تفعيل اختصاص قضاة المحكمة الجنائية الدولية من تلقاء أنفسهم

منح مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" المعترف به والممارس بصفة متكرّرة على المستوى الدولي سلطة تقديرية للمحكمة الجنائية الدولية في تفعيل اختصاصها بمبادرة من قضاتها على مختلف دوائر الهيئة القضائية -تمهيدية أو ابتدائية أو استئنافية حسب الحالة وفقاً للمادتين (34) و(39) من النظام الأساسي للمحكمة-، حيث نصّت الفقرة الأولى من المادة (19) أنّ المحكمة تتحقّق من أنّ لها "اختصاصاً" للنظر في قضية معروضة أمامها ولها من تلقاء نفسها أن تبتّ في "مقبولية" الدعوى.

نشير إلى أنّ مصطلح "الاختصاص" الوارد في النظام الأساسي للمحكمة يشمل الشّروط المسبقة التي يجب توافرها في الحالة المحالة إلى المدعي العام قبل الشّروع في التحقيق الفعلي ويقصد بها التّطاق الزمني والمكاني وكذا الاختصاص الموضوعي المتعلّق بنوع الجرائم التي تنظر فيها المحكمة⁽²¹⁾، بينما يُراد بمسألة "مقبولية" الدعوى وفقاً للمادة (17) من النظام الأساسي نفسه ضرورة التّظر فيما إذا كانت الحالات والقضايا استوفت الشّروط المتحمكة في مبدأ التّكامل⁽²²⁾، ومدى تحقّق درجة الخطورة المطلوبة لمتابعة مسؤولي مرتكبي الجرائم الدولية⁽²³⁾.

وقد سبق للدائرة التمهيدية الاستناد إلى الفقرة الأولى من المادة (19) بمبادرة من قضاها لتفصل في مسائل تتعلّق باختصاصها في عدّة حالات وقضايا، إذ ردّت الدائرة التمهيدية الثانية بشأن الدّفع بعدم مقبولية الدّعى في قضيّة السيّد "جوزيف كوني" ومن معه على طلبات الدّفاع بالتّشكيك حول مشروعية اضطلاع المحكمة بالنّظر في مبدأ التّكامل كون أنّ السّلطات الأوغندية تهمّ بذلك، بأنّه لا يجب تجاهل حقيقة أنّ بمجرد تحريك الدّعى أمام المحكمة تستأثر هذه الأخيرة بحقّ تفسير وتطبيق الأحكام المتعلّقة بالمقبولية عن طريق إصدار قرارات ملزمة، واستمدّت فكرتها من مبدأ معروف وجوهري يقضي بأنّ أيّ جهاز قضائي، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية، يحتفظ بالسلطة وواجب تحديد حدود اختصاصه من تلقاء نفسه، وهو المبدأ المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (19) من النظام الأساسي للمحكمة⁽²⁴⁾.

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

كما شددت الدائرة التمهيدية، في عدة مناسبات وبتشكيلات مختلفة، وعلى النحو نفسه الذي سارت فيه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على أنّ هذه السلطة موجودة ومعترف بها للمحاكم حتى في حالة عدم وجود نص صريح أو إشارة واضحة إلى هذا المبدأ، إذ يعتبر عنصراً أساسياً في ممارسة أي هيئة قضائية لوظائفها⁽²⁵⁾، وهو الموقف الذي تبنته سابقاً الدائرة التمهيدية الثالثة للمحكمة⁽²⁶⁾.

ثانياً: تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بطلب من المدعي العام

حول النظام الأساسي للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية صلاحية التوجه نحو القضاة بطلبات في أي مرحلة تكون فيها الدعوى الجنائية إذا استدعى الأمر إلى توضيح مسألة ما في القانون أو الإجراءات بما في ذلك ما يتعلق بالاختصاص أو المقبولية، والتي قد يمكن أن يشوبها بعض الغموض بسبب الظروف التي تحيط بالحالة، إذ أتاحت الفقرة الثالثة من المادة (19) من النظام الأساسي للمدعي العام فرصة تخطي الشكوك المحتملة في نقطة ما عبر عريضة يطلب فيها للمحكمة إصدار قرار بشأن مسألة الاختصاص والمقبولية⁽²⁷⁾، وقد تكون هذه الآلية نهجاً مفيداً للغاية في المواقف المعقدة من أجل اتخاذ التدابير المناسبة وتفاذي إصدار قرارات مشوبة بعيب التسبب⁽²⁸⁾.

وفي هذا الإطار، ولأول مرة منذ دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ بتاريخ 2002/07/01، طلبت المدعية العامة "فاتو بنسودا" وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (19) من رئيس الشعبة التمهيدية للمحكمة بتاريخ 2018/04/09 أن يشكّل على وجه السرعة دائرة تمهيدية عملاً بالفقرة الثالثة من البند (46) من لائحة المحكمة لتصدر قراراً في مدى إمكانية انعقاد اختصاص المحكمة بموجب الفقرة الثانية (أ) من المادة (12) من النظام الأساسي بشأن النقل القسري المزعوم ارتكابه وإبعاد وترحيل أفراد الروهينغا من جمهورية اتحاد ميانمار إلى إقليم جمهورية بنغلاديش الشعبية⁽²⁹⁾.

وكان الغرض من الطلب الموجه من جهاز الادعاء إلى قضاة الشعبة التمهيدية تأكد المدعية العامة من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في النظر في الجرائم المحتمل إدراجها ضمن الجرائم ضد الإنسانية وفقاً للفقرة الأولى (ح) و(ك) من المادة السابعة من النظام الأساسي⁽³⁰⁾، بالإضافة إلى إثارة مسألة الاختصاص الإقليمي بسبب ارتكاب عدة جرائم ضد سكان الروهينغا على إقليم دولة غير طرف (ميانمار) وامتداد بعض منها إلى إقليم دولة طرف (بنغلاديش) بفعل النقل القسري وترحيل الضحايا عبر حدود الدولتين⁽³¹⁾.

وعليه، كان الرد من الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة قبول طلب المدعية العامة لدراسة المسألة بموجب الفقرة الثالثة من المادة (19) مؤكدة أنّ اضطلاع قضاةا بالحالة قيد النظر مؤسس على مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" الذي يعترف بأنّ للدائرة التمهيدية أن تتحقق من أنّ لها اختصاص للنظر في الدعوى المعروضة عليها، وبالفعل أصدرت قرارها لتتبرر المدعية العامة في مدى اختصاص المحكمة للنظر في حالة ميانمار وبنغلاديش معللة ذلك بأنّ لجهاز الادعاء أن يباشر تحقيقه كون أنّ جزءاً من الجرائم قد حدث في إقليم دولة طرف أي النقل والترحيل عبر الحدود⁽³²⁾.

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

يتّضح لنا أنّ الهدف من وراء طلب المدعي العام كان الحصول على قاعدة متينة من طرف الدائرة التمهيدية للحوض في التحقيق ومباشرة إجراءاته دون أيّ تردد، ويمكن الفهم من خلال قرار الدائرة التمهيدية بالتصريح عن كون المحكمة مختصة في النظر في الجرائم المرتكبة في تلك الحالة، أي تلك التي اقترفت على حدود دولتي ميانمار وبنغلادش، أنّه بمثابة إذن مسبق يتيح للمدعي العام فرصة مباشرة التحقيق من تلقاء نفسه بموجب المادة (15) من النظام الأساسي، غير أنّ هذا الفهم لا يعني الاستغناء عن طلب الإذن بالشروع في التحقيق لاحقا كما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة، وهو ما أشارت إليه الدائرة التمهيدية في قرارها⁽³³⁾.

من جهتنا، نعتبر أنّ الإجراء الذي باشرته المدّعية العامة بموجب سلطتها التقديرية يعتبر نوعا ما شكلا من أشكال الاستشارة القانونية، نظرا لعدم إلزامية القرار الصادر عن الدائرة التمهيدية، ونشير إلى أنّ العلاقة بين مكتب الادعاء ومختلف الدوائر القضائية تخلو من أيّ طابع استشاري بخصوص مهام التحقيق والمقاضاة، ولعلّ وجوده ضمنا في نصّ الفقرة الثالثة من المادة (19) من نظام روما الأساسي يدلّ على الأهمية القصوى لمسألتي الاختصاص والمقبولية، ومثل هذا الإجراء قد يُطمئن، ولو نسبيا، المهتمين بالقضاء الدولي الجنائي الذين يرون أنّ عدم وجود نصّ صريح في النظام الأساسي يسمح للمدعي العام التماس حكم استشاري من الدائرة التمهيدية في مرحلة الاستقصاء الأولي يعدّ إضعافا لسلطة الادعاء ويحدّ من قدرته في الحصول على نتائج خالية من الغموض.

وفي هذا الإطار، يرى مثلا الأستاذ "مورتن برغسمو" أنّ عدم تحويل المدّعي العام صراحة سلطة طلب آراء استشارية من الدائرة التمهيدية يعدّ واحدة من الثغرات المحتملة في النظام الأساسي، واستند في تحليله إلى حالة فلسطين لسنة 2009، أين أجرى المدعي العام تحليلا معمّقا بشأن مسألة الاختصاص على مدار عدّة سنوات خاصة حول موضوع المركز القانوني لفلسطين إن كانت دولة أو لا بالمعنى القانوني الوارد في النظام الأساسي، حيث لم يسعّ للحصول على توضيح أو آراء قضائية، فإذا افترضنا أنّ الدائرة التمهيدية ستتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ فرضية ونتائج المدعي العام خاطئة نكون قد أضعنا وقتا طويلا وفرصا للتحقيق ويصبح بالتالي عمل المدّعي العام هباءً. وعليه ينصبّ اقتراح الأستاذ "برغسمو" في وضع إجراء لتوضيح المعايير الأساسية في أقرب وقت ليكون في صالح التحقيقات والملاحظات القضائية الفعّالة، ومصالح الضحايا وفعالية الإجراءات القضائية بشكل عام⁽³⁴⁾.

بناءً على ما تقدّم، نرى أنّ اختصار الوقت في الاستقصاء الأولي يعدّ من أبرز المظاهر الإيجابية التي استفاد منها مكتب المدّعية العامة من خلال اعتماده لمبدأ "الاختصاص بالاختصاص"، إذ استغرقت الدراسة الأولية حول الجرائم المرتكبة في ميانمار مدة تقلّ عن 12 شهرا من أجل تقديم طلب والحصول على إذن من الدائرة التمهيدية بالشروع في التحقيق نظرا لإشراك قضائها مسبقا للنظر في مدى اختصاصهم.

وفي السياق نفسه، انتهجت المدّعية العامة "فاتو بنسودا" الأسلوب نفسه من أجل الإسراع في إجراءات التحقيق بشأن الوضع الفلسطيني، حيث انتهت في دراستها الأولية بتاريخ 2019/12/20 إلى وجود أساس معقول للشروع في التحقيق في

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

الحالة الفلسطينية عملاً بالفقرة الأولى من المادة (53) من النظام الأساسي⁽³⁵⁾، إلا أنه ولتفادي العراقيل المحتمل إثارتها والمتعلقة بمسائل قانونية وعملية، ارتأت إلى تقديم طلب أمام قضاة الدائرة التمهيدية الأولى ملتمسة منهم إصدار قرار بشأن الاختصاص فيما يتعلق بنطاق "الاختصاص الإقليمي" للمحكمة بموجب الفقرة الثانية (أ) من المادة (12) من النظام الأساسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة⁽³⁶⁾.

خاتمة

يتضح من خلال ما تقدّم مدى أهمية مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" إذ يعدّ ضماناً رئيسية تساعد على تحقيق فعالية مختلف أنظمة التحكيم الدولي، وقد أدّى هذا الجانب الإيجابي من المبدأ إلى اعتماده على مستوى محكمة العدل الدولية ليعترف به لاحقاً عبر الممارسة المتكررة في مختلف المحاكم الدولية، وتطوّر قواعد القانون الدولي الجنائي من خلال انشاء عدّة محاكم جنائية دولية اتجه بعض القضاة والفقهاء إلى تكريس هذا المبدأ نظراً للمزايا التي يحتمل الاستفادة منها.

وتعدّ المحكمة الجنائية الدولية مثالا واضحا لتكريس هذا المبدأ في القضاء الدولي الجنائي، حيث تمّ النصّ في نظام روما الأساسي على إمكانية تفعيل اختصاص المحكمة تلقائياً وفقاً للسلطة التقديرية لقضاة الدائرة التمهيدية من أجل التّحقّق في مدى اختصاصهم للنظر في الدّعاوى المعروضة عليهم، كما لهم الصلاحيّة في البتّ في مقبولة تلك الدعاوى قبل مرحلة المحاكمة، علاوة على ذلك، يمكن للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يبادر في تفعيل مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" عن طريق تقديمه طلب لهؤلاء القضاة يلتمس منهم إصدار قرار يتعلق بمسألتي الاختصاص والمقبولية.

ونلمس الدور الإيجابي لهذا المبدأ على مستوى القضاء الدولي الجنائي في سماحه للقاضي بالتدخل في القضايا في وقت مبكر للفصل في مسألة الاختصاص، حيث يضطلع بسلطاته في مراحل سابقة لجلسات المحاكمة ليقرّر ما إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية مختصة من أجل متابعة المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم الدولية، ومن ثمّ يساهم هذا المبدأ في تحقيق محاكمة عادلة عن طريق الإسراع في إجراءات التّحقيق والمحاكمة وكذا تقليص تكاليف هذه الأخيرة، فلمّا يقرّر القاضي منذ بداية التّحقيق بأنّ تلك المحكمة لن تكون مختصة سيكون المدعي العام مجبراً على وقف التّحقيق لعدم الجدوى في مواصلته.

أخيراً، نرى أنّ تكريس مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" في القضاء الجنائي الدولي يعدّ خطوة إيجابية، ورغم حداثة هذا الفرع من القانون الدولي العام إلا أنّ اجتهاده القضائي لعب دوراً مهماً في الاعتراف بسلطة القاضي في النظر في الدّعاوى لإقرار مدى اختصاصه في الفصل فيها، وعليه ينبغي حثّ وتشجيع القضاة الدوليين إلى تفعيل واستعمال هذا المبدأ ليصبح ممارسة كقاعدة وليس استثناءً.

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

التهميش:

¹ - تعويلت كريم، "الرعاية القضائية على اختصاص المحكم"، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، المجلد 10، العدد 2، 2014، ص. 199.

² - راجع النص الكامل للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في:

ONU, Conférence diplomatique des plénipotentiaires des Nations Unies pour l'Etablissement d'une Cour Criminelle Internationale, Rome, Italie, 15-17 juillet 1998, Doc. N° : A/CONF.183/10, du 17 juillet 1998, Document disponible sur le site : <https://www.icc-cpi.int/resource-library/Documents/RS-ara.pdf>

³ - انظر: المادة (19) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

⁴ - للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: تعويلت كريم، فعالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص. 15 وما يليها.

⁵ - BOUCARON-NARDETTO Magali, *Le principe compétence-compétence en droit de l'arbitrage*, Thèse de Doctorat en Droit, Faculté de Droit et Sciences politiques, Université de Nice – Sophia Antipolis, France, 2011, p. 10. Document disponible sur le site : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00727123/document>

⁶ - تعويلت كريم، فعالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي، مرجع سبق ذكره، ص. 21 و23.

⁷ - عبد الباسط عبد الواسع الضراسي، النظام القانوني لاتفاق التحكيم، ط. 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص. 91.

⁸ - أنور علي أحمد الطشي، مبدأ الاختصاص بالاختصاص في مجال التحكيم، ط. 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص. 39.

⁹ - دويدار طلعت محمد، ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم: دراسة مقارنة، ط. 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص. 305.

¹⁰ - المنشاوي عبد الحميد، التحكيم الدولي والداخلي، ط. 1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ص. 45.

¹¹ - حدادن طاهر، دور القاضي الوطني في مجال التحكيم التجاري الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص. 29.

¹² - Cour Internationale de Justice, *Affaire Nottebohm (Liechtenstein c. Guatemala) (Exception préliminaire)*, Arrêt du 18 Novembre 1953, C.I.J Recueil 1953, N°. 111, Leyde Société d'Editions A. W. Sijthoff, 1953, pp. 119-120. Document disponible sur le site : <https://www.icj-cij.org/files/case-related/18/018-19531118-JUD-01-00-FR.pdf>, consulté le : 22/11/2019 ;

Pour plus de détails, Voir : PELLET Alain, « L'activité de la Commission d'arbitrage de la Conférence européenne pour la paix en Yougoslavie », In : *Annuaire Français de Droit International*, Editions du CNRS, Paris, vol. 38, 1992, p. 223. Document disponible sur le site : https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1992_num_38_1_3071, consulté le : 23/11/2019.

¹³ - Cour Internationale de Justice, *Affaire relative à la Sentence Arbitrale du 31 Juillet 1989 (Guinée-Bissau c. Sénégal)*, Arrêt du 12 Novembre 1991, C.I.J Recueil 1991, N°. 600, para. 46, p. 19. Document disponible sur le site : <https://www.icj-cij.org/files/case-related/82/082-19911112-JUD-01-00-FR.pdf>, consulté le : 22/11/2019.

¹⁴ - La Cour interaméricaine, comme toute Cour ou tribunal, a le pouvoir inhérent de déterminer l'étendue de sa propre compétence (*compétence de la compétence / Kompetenz-Kompetenz*). In : Inter-American Court of Human Rights, *Constitutional Court v. Peru (Competence)*, Judgment of 24 September 1999, San José, Costa Rica, para. 31, p. 10, Document disponible sur le site : http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_55_ing.pdf, consulté le : 20/03/2019 ; See more : Inter-American Court of Human Rights, *Ivcher-Bronstein v. Peru (Competence)*, Judgment of 24 September 1999, San José, Costa Rica, para. 32, p. 8, Document available on the website : http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_54_ing.pdf, accessed on : 20/11/2019 ; See too : Inter-American Court of Human Rights, *Hilaire, Constantine and Benjamin et al. v. Trinidad and Tobago (Merits, Reparations and Costs)*, Judgment of 21 June 2002, San José, Costa Rica, para. 17, p. 11, Document available on the website : http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_94_ing.pdf, accessed on : 20/11/2019.

¹⁵ - Il n'est ni contestable ni contesté que les arbitres aient «le pouvoir de déterminer leur propre compétence». In : International Centre for Settlement of Investment Disputes, *Klöckner Industrie-Anlagen GmbH and others v. United Republic of Cameroon and Société Camerounaise des Engrais*, Decision on Annulment, International Law Reports, vol. 114,

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

Washington, D.C, 03 May 1985, Case No. ARB/81/2, para. 17, p. 98, Document disponible sur le site : <https://academic.oup.com/icsidreview/article/1/1/89/756279>, consulté le : 20/11/2019 ;

Voir aussi : International Centre for Settlement of Investment Disputes, **Bernardus Henricus Funnekotter and others v. Republic of Zimbabwe**, Washington, D.C, Award of 22 April 2009, Case No. ARB/05/6, para. 94, p. 27, Document available on the website : <https://www.italaw.com/documents/ZimbabweAward.pdf>, accessed on : 20/11/2019.

¹⁶ - Nous notons qu'il est admis comme règle générale qu'un tribunal international est habilité à examiner la question de sa propre compétence de sa propre initiative et à s'assurer de sa compétence dans toute affaire dont il est saisi, In : World Trade Organization, **United States – Anti-Dumping Act of 1916**, Report of the Appellate Body, Geneva, 28 August 2000, Doc. N° : WT/DS136/AB/R and WT/DS162/AB/R, para. 54, p. 17, footnote 30. Document available on the website : https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/136abr_e.pdf, accessed on : 20/11/2019.

¹⁷ - Les groupes spéciaux de l'OMC disposent de certains pouvoirs inhérents à leur fonction juridictionnelle. Ils ont notamment le droit de déterminer s'ils ont compétence dans une affaire donnée, ainsi que de déterminer l'étendue de leur compétence. In : World Trade Organization, **Mexico – Tax Measures on Soft Drinks and Other Beverages**, Report of the Appellate Body, Geneva, 06 March 2006, Doc. N° : WT/DS308/AB/R, para. 45, pp. 17-18, Document available on the website : https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/308abr_e.doc, accessed on : 20/11/2019.

¹⁸ - International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, *Prosecutor v. Duško Tadić*, Appeals Chamber, **Decision on the Defence Motion for Interlocutory Appeal on Jurisdiction**, The Hague, 2 October 1995, Case No. IT-94-1, para. 18-19 ; See, more broadly, para. 10-22, Document available on the website : <http://www.legal-tools.org/doc/866e17/>, accessed on : 21/11/2019 ;

- Pour plus de détails, Voir : OHLIN Jens David, « Peace, Security, and Prosecutorial Discretion », In/ STAHN Carsten and SLUITER Goran (S. /Dir.), **The Emerging Practice of the International Criminal Court, Legal Aspects of International Organization**, Vol. 48, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, The Netherlands, 2009, pp. 195-196.

¹⁹ - Special Tribunal for Lebanon, Appeals Chamber, *In the Matter of El Sayed*, **Decision on Appeal of Pre-trial Judge's Order Regarding Jurisdiction and Standing**, The Hague, 10 November 2010, Case No. CH/AC/2010/02, para. 43, Document available on the website : <https://www.legal-tools.org/doc/289e65/pdf/>, accessed on : 21/11/2019.

²⁰ - La CPI doublement tenue par les principes généraux et le paragraphe 1^{er} de l'article 19, ne pouvait que confirmer ce principe (compétence-compétence). In : TRIGEAUD Laurent, « Article 19 – Contestation de la Compétence de la Cour ou de la recevabilité d'une affaire », In/ FERNANDEZ Julian et PACREAU Xavier (S. /Dir.), **Statut de Rome de la Cour pénale internationale, commentaire article par article**, Editions A. Pedone, Paris, 2012, p. 738 ;

Dans le même sens, Voir : PELLET Alain, « Les effets de la reconnaissance par la Palestine de la compétence de la Cour pénale internationale », In/ **Mélanges en l'honneur de Madjid BENCIKH : Droit, liberté, paix, développement**, Etudes réunies par DOUMBE-BILLE Stéphane, GHERARI Habib et KHERAD Rahim, Editions A. Pedone, Paris, 2011, pp. 333-334.

²¹ - إمام أحمد صبري الجندي، دور المدعي العام أمام المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص. 206 وما يليها.

²² - سنديانة أحمد بودراعه، **صلاحيات المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية والقيود الواردة عليها**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص. 113. للتفصيل أكثر حول مفهوم مبدأ التّكامل، انظر: علي خلف الشرعة، **مبدأ التّكامل في المحكمة الجنائية الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص. 12؛ انظر أيضاً: دحماني عبد السلام، **التحديات الراهنة للمحكمة الجنائية الدولية في ظل هيمنة مجلس الأمن الدولي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص. 52.

²³ - Pour plus de détails, Voir : MBOKANI Jaques, « L'impact de la stratégie de poursuite du Procureur de la Cour pénale internationale sur la lutte contre l'impunité et la prévention des crimes de droit international », **Revue Droits Fondamentaux**, N° 7, Janvier 2008 – Décembre 2009, p. 21.

²⁴ - Cour pénale internationale, Situation : Ouganda, Affaire : *le Procureur c. Joseph Kony, Vincent Otti, Okot Odhiambo, Dominic Ongwen*, Chambre Préliminaire II, **Décision relative à la recevabilité de l'affaire rendue en vertu de l'article 19-1 du Statut de Rome**, le 10 Mars 2009, Doc. N° : ICC-02/04-01/05-337-tFRA, para. 45 et 46, pp. 25-26, Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2009_05475.PDF, consulté le : 21/11/2019.

²⁵ - Indépendamment de la formulation de l'article 19-1 du Statut, la Chambre Préliminaire II considère que tout organe judiciaire est juge de sa propre compétence, même en l'absence de référence explicite à cet effet. C'est là un élément essentiel de l'exercice des fonctions de tout organe judiciaire. Un tel pouvoir découle du principe reconnu de "la compétence de la compétence". Voir : Cour pénale internationale, Situation : République Centrafricaine, Affaire : *le Procureur c. Jean-Pierre Bemba Gombo*, Chambre Préliminaire II, **Décision rendue en application des alinéas a) et b) de l'article 61-7 du Statut de Rome, relativement aux charges portées par le Procureur à l'encontre de Jean-Pierre Bemba Gombo**, le 15 Juin 2009, Doc. N° : ICC-01/05-01/08-424-tFRA, para. 23, p. 10, Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2009_05978.PDF, consulté le : 22/11/2019 ;

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

- Cour pénale internationale, Situation : République du Kenya, Affaire : *le Procureur c. William Samoei Ruto, Henry Kiprono Kosgey Et Joshua Arap Sang*, Chambre Préliminaire II, **Décision relative à la requête du Procureur aux fins de délivrance de citations à comparaître à William Samoei Ruto, Henry Kiprono Kosgey et Joshua Arap Sang**, le 08 Mars 2011, Doc. N° : ICC-01/09-01/11-1-tFRA, para. 8, p. 4, Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_03253.PDF, consulté le : 22/11/2019 ;
- Cour pénale internationale, Situation : République du Kenya, Affaire : *le Procureur c. William Samoei Ruto, Henry Kiprono Kosgey Et Joshua Arap Sang*, Chambre Préliminaire II, **Décision relative à la confirmation des charges rendue en application des alinéas a) et b) de l'article 61-7 du Statut de Rome**, le 23 Janvier 2012, Doc. N° : ICC-01/09-01/11-373-tFRA, para. 24, p. 13, Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2014_09975.PDF, consulté le : 22/11/2019.
- ²⁶ - Cour pénale internationale, Situation : République Centrafricaine, Affaire : *le Procureur c. Jean-Pierre Bemba Gombo*, Chambre Préliminaire III, **Décision relative à la Requête du Procureur aux fins de délivrance d'un mandat d'arrêt à l'encontre de Jean-Pierre Bemba Gombo**, le 10 Juin 2008, Doc. N° : ICC-01/05-01/08-14-tFRA, para. 11, p. 7, Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_03388.PDF, consulté le : 22/11/2019.
- ²⁷ - ABDYOU Mohamed, « Article 19 – Challenges to the Jurisdiction of the Court Admissibility of a Case », In/ KLAMBERG Mark (S./Dir.), **Commentary on the law of the International Criminal Court**, FICHL Publications Series N° 29, TOAEP Brussels, 2017, p. 227.
- ²⁸ - RASTAN Rod Matthew, « ICC Statute Article 19 », **Centre for International Law Research and Policy**, CILRAP Publications, The Hague, 14 June 2017, pp. 3-4. Conférence available on the website : <https://www.legal-tools.org/doc/955f84/pdf/>, accessed on : 19/11/2019.
- ²⁹ - ICC, OTP, **Prosecution's Request for a Ruling on Jurisdiction under Article 19(3) of the Statute**, Dated the 9th day of April 2018, The Hague, Doc. N° : ICC-RoC46(3)-01/18-1, para. 63, p. 31, Document available on the website : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2018_02057.PDF, accessed on : 19/11/2019.
- ³⁰ - أشارت التقارير العامة المتسقة والموثوقة التي استعرضها الادعاء العام إلى أنه منذ أوت 2017 تمّ ترحيل أكثر من 670.000 من الزوهينجا الموجودين بشكل قانوني في ميانمار، عبر الحدود الدولية إلى بنغلادش. وقد وصفت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أزمة الزوهينجا بأنها "مثال تقليدي على التطهير العرقي"، ووفقاً لمبعوث الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في ميانمار، فمن المحتمل أن تحمل هذه الأزمة "بصمات الإبادة الجماعية". انظر :
- ONU, Human Rights Council, **Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar**, Thirty-seventh session, 9 March 2018, Doc. N° : A/HRC/37/70, para. 65, p. 15. Document available on the website : <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session37/Documents/A-HRC-37-70.docx>, accessed on : 19/11/2019 ;
- See more : ONU, Office of the High Commissioner Human Rights, **UN Human Rights Report : Brutal attacks on Rohingya meant to make their return almost impossible**, Geneva, 11 October 2017, para. 10, Document available on the website : <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22221&LangID=E>, accessed on : 19/11/2019.
- ³¹ - Cour pénale internationale, Bureau du Procureur, **Déclaration du Procureur de la CPI, Mme Fatou Bensouda, à propos de l'ouverture d'un examen préliminaire concernant la déportation du peuple Rohingya de la Birmanie vers le Bangladesh**, du 18 Septembre 2018, Document disponible sur le site : <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=180918-otp-stat-Rohingya&ln=fr>, consulté le : 19/11/2018.
- ³² - International Criminal Court, Pre-Trial Chamber I, **Decision on " Prosecution's Request for a Ruling on Jurisdiction under Article 19(3) of the Statute"**, Dated the 6th September 2018, The Hague, Doc. N° : ICC-RoC46(3)-01/18-37, Document available on the website : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2018_04203.PDF, accessed on : 19/11/2019.
- ³³ - Cour pénale internationale, Chambre Préliminaire I, **Opinion partiellement dissidente du juge Marc Perrin de Brichambaut**, Du 06 Septembre 2018, Doc. N° : ICC-RoC46(3)-01/18-anx-ENG, para. 40, p. 20, Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/RelatedRecords/CR2018_04205.PDF, consulté le : 19/11/2019.
- ³⁴ - STAHN Carsten, BERGSMO Morten and CHAN Ho Shing Icarus, « On the Magic, Mystery and Mayhem of Preliminary Examinations », In/ BERGSMO Morten and STAHN Carsten (S. /Dir.), **Quality Control in Preliminary Examination : Vol I**, FICHL Publications Series N° 32, TOAEP Brussels, 2018, pp. 16-17.
- ³⁵ - Cour pénale internationale, Bureau du Procureur, **Déclaration du Procureur de la CPI, Fatou Bensouda, à propos de la clôture de l'examen préliminaire de la situation en Palestine, et de sa requête auprès des juges de la Cour afin qu'ils se prononcent sur la compétence territoriale de la Cour**, du 20 Décembre 2019, Document disponible sur le site : <https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/20191220-otp-statement-palestine-ara.pdf>, consulté le : 21/12/2019.

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

³⁶ - نظرا للمسائل المتعلقة بالقانون والوقائع المرتبطة بالحالة الفلسطينية والتي تعدّ مسائل فريدة ومحلّ خلاف شديد، ألا وهي الإقليم الذي سيُجرى فيه التحقيق، ارتأت المدعية العامة لزوم اعتماد مبدأ "الاختصاص بالاختصاص" عملاً بالفقرة الثالثة من المادة (19) من النظام الأساسي لحسم كلّ الإشكالات. وعلى وجه التحديد، التمسّت تأكيد "الإقليم" الذي يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها عليه. انظر:

- International Criminal Court, **Office of the Prosecutor, Situation in the State of Palestine, Prosecution request pursuant to article 19(3) for a ruling on the Court's territorial jurisdiction in Palestine**, Dated the 20 December 2019, The Hague, para. 94-96, pp. 53-54, Doc. N°: ICC-01/18-9, Document available on the website: https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2019_07637.PDF, accessed on : 21/12/2019.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: باللغة العربية

أ) الكتب

1. إمام أحمد صبري الجندي، دور المدعي العام أمام المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
2. المنشاوي عبد الحميد، التحكيم الدولي والداخلي، ط. 1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995.
3. أنور علي أحمد الطشي، مبدأ الاختصاص بالاختصاص في مجال التحكيم، ط. 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
4. دويدار طلعت محمد، ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم: دراسة مقارنة، ط. 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
5. سنديان أحمد بودراعه، صلاحيات المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية والقيود الواردة عليها، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
6. عبد الباسط عبد الواسع الضراسي، النظام القانوني لاتفاق التحكيم، ط. 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
7. علي خلف الشرعة، مبدأ التكامل في المحكمة الجنائية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

ب) الأطروحات والمذكرات العلمية

1. تعويلت كريم، فعالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصّص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017.
2. دحماني عبد السلام، التحديات الراهنة للمحكمة الجنائية الدولية في ظلّ هيمنة مجلس الأمن الدولي، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

3. حدادن طاهر، دور القاضي الوطني في مجال التحكيم التجاري الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012.

ت) المقالات العلمية

- تعوليت كريم، "الرقابة القضائية على اختصاص المحكم"، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، المجلد 10، العدد 2، 2014، ص ص. 198-212

ثانيا: باللغات الأجنبية

I- IN ENGLISH

A. ARTICLES :

1. ABDYOU Mohamed, « Article 19 – Challenges to the Jurisdiction of the Court Admissibility of a Case », In/ KLAMBERG Mark (S. /Dir.), *Commentary on the law of the International Criminal Court*, FICHL Publications Series N° 29, TOAEP Brussels, 2017, pp. 226-232.
2. OHLIN Jens David, « Peace, Security, and Prosecutorial Discretion », In/ STAHN Carsten and SLUITER Goran (S. /Dir.), *The Emerging Practice of the International Criminal Court, Legal Aspects of International Organization*, Vol. 48, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, The Netherlands, 2009, pp. 185-208.
3. RASTAN Rod Matthew, « ICC Statute Article 19 », *Centre for International Law Research and Policy*, CILRAP Publications, The Hague, 14 June 2017, pp. 1-8. Conference available on the website : <https://www.legal-tools.org/doc/955f84/pdf/>, accessed on : 19/11/2019.
4. STAHN Carsten, BERGSMO Morten and CHAN Ho Shing Icarus, « On the Magic, Mystery and Mayhem of Preliminary Examinations », In/ BERGSMO Morten and STAHN Carsten (S. /Dir.), *Quality Control in Preliminary Examination : Vol I*, FICHL Publications Series N° 32, TOAEP Brussels, 2018, pp. 1-32.

B. JURISPRUDENCE :

1. International Criminal Court, Pre-Trial Chamber I, **Decision on " Prosecution's Request for a Ruling on Jurisdiction under Article 19(3) of the Statute"**, Dated the 6th September 2018, The Hague, Doc. N° : ICC-RoC46(3)-01/18-37, Document

available on the website : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2018_04203.PDF , accessed on : 19/11/2019.

2. International Centre for Settlement of Investment Disputes, *Klöckner Industrie-Anlagen GmbH and others v. United Republic of Cameroon and Société Camerounaise des Engrais*, **Decision on Annulment**, *International Law Reports*, vol. 114, Washington, D.C, 03 May 1985, Case No. ARB/81/2. Document available on the website : <https://academic.oup.com/icsidreview/article/1/1/89/756279> , accessed on : 20/11/2019.
3. International Centre for Settlement of Investment Disputes, *Bernardus Henricus Funnekotter and others v. Republic of Zimbabwe*, Washington, D.C, Award of 22 April 2009, Case No. ARB/05/6. Document available on the website : <https://www.italaw.com/documents/ZimbabweAward.pdf> , accessed on : 20/11/2019.
4. Inter-American Court of Human Rights, *Constitutional Court v. Peru (Competence)*, Judgment of 24 September 1999, San José, Costa Rica. Document available on the website : http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_55_ing.pdf , accessed on : 20/11/2019.
5. Inter-American Court of Human Rights, *Ivcher-Bronstein v. Peru (Competence)*, Judgment of 24 September 1999, San José, Costa Rica. Document available on the website : http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_54_ing.pdf , accessed on : 20/11/2019.
6. Inter-American Court of Human Rights, *Hilaire, Constantine and Benjamin et al. v. Trinidad and Tobago (Merits, Reparations and Costs)*, Judgment of 21 June 2002, San José, Costa Rica. Document available on the website : http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_94_ing.pdf , accessed on : 20/11/2019.
7. International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, *Prosecutor v. Duško Tadić*, Appeals Chamber, **Decision on the Defence Motion for Interlocutory Appeal on Jurisdiction**, The Hague, 2 October 1995, Case No. IT-94-1. Document available on the website : <http://www.legal-tools.org/doc/866e17/> , accessed on : 21/11/2019.
8. Special Tribunal for Lebanon, Appeals Chamber, *In the Matter of El Sayed*, **Decision on Appeal of Pre-trial Judge's Order Regarding Jurisdiction and Standing**, The Hague, 10 November 2010, Case No. CH/AC/2010/02. Document

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

available on the website : <https://www.legal-tools.org/doc/289e65/pdf/> , accessed on : 21/11/2019.

9. World Trade Organization, *United States – Anti-Dumping Act of 1916*, **Report of the Appellate Body**, Geneva, 28 August 2000, Doc. N° : WT/DS136/AB/R and WT/DS162/AB/R. Document available on the website : https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/136abr_e.pdf , accessed on : 20/11/2019.
10. World Trade Organization, *Mexico – Tax Measures on Soft Drinks and Other Beverages*, **Report of the Appellate Body**, Geneva, 06 March 2006, Doc. N° : WT/DS308/AB/R. Document available on the website : https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/308abr_e.doc, accessed on : 20/11/2019.

C. OFFICIALS DOCUMENTS AND REPPORTS :

1. Human Rights Council, *Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar*, Thirty-seventh session, 9 March 2018, Doc. N° : A/HRC/37/70. Document available on the website : <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session37/Documents/A-HRC-37-70.docx> , accessed on : 19/11/2019.
2. International Criminal Court, Office of The Prosecutor, **Prosecution's Request for a Ruling on Jurisdiction under Article 19(3) of the Statute**, Dated the 9th day of April 2018, The Hague, Doc. N° : ICC-RoC46(3)-01/18-1, Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2018_02057.PDF, consulté le 19/11/2019.
3. International Criminal Court, Office of the Prosecutor, **Situation in the State of Palestine, Prosecution request pursuant to article 19(3) for a ruling on the Court's territorial jurisdiction in Palestine**, Dated the 20 December 2019, The Hague, para. 94-96, pp. 53-54, Doc. N° : ICC-01/18-9, Document available on the website : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2019_07637.PDF, accessed on : 21/12/2019.
4. ONU, Office of the High Commissioner Human Rights, **UN Human Rights Report : Brutal attacks on Rohingya meant to make their return almost impossible**, Geneva, 11 October 2017. Document available on the website : <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22221&LangID=E> , accessed on : 19/11/2019.

II- EN FRANCAIS

A. THESE DE DOCTORAT :

- BOUCARON-NARDETTO Magali, **Le principe compétence-compétence en droit de l'arbitrage**, Thèse de Doctorat en Droit, Faculté de Droit et Sciences politiques, Université de Nice – Sophia Antipolis, France, 2011. Document disponible sur le site : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00727123/document>

B. ARTICLES :

1. MBOKANI Jaques, « L'impact de la stratégie de poursuite du Procureur de la Cour pénale internationale sur la lutte contre l'impunité et la prévention des crimes de droit international », *Revue Droits Fondamentaux*, N° 7, Janvier 2008 – Décembre 2009, pp. 01-46. Document disponible sur le site : http://www.crdh.fr/wp-content/uploads/limpact_de_la_strategie_de_poursuite_du_procureur_de_la_cour_penale_internationale.pdf, consulté le : 10/12/2019.
2. PELLET Alain, « L'activité de la Commission d'arbitrage de la Conférence européenne pour la paix en Yougoslavie », In : *Annuaire Français de Droit International*, Editions du CNRS, Paris, vol. 38, 1992, pp. 220-238, Document disponible sur le site : https://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1992_num_38_1_3071, consulté le : 23/11/2019.
3. _____, « Les effets de la reconnaissance par la Palestine de la compétence de la Cour pénale internationale », In/ **Mélanges en l'honneur de Madjid BENCHIKH : Droit, liberté, paix, développement**, Etudes réunies par DOUMBE-BILLE Stéphane, GHERARI Habib et KHERAD Rahim, Editions A. Pedone, Paris, 2011, pp. 327-344.
4. TRIGEAUD Laurent, « Article 19 – Contestation de la Compétence de la Cour ou de la recevabilité d'une affaire », In/ FERNANDEZ Julian et PACREAU Xavier (S./Dir.), *Statut de Rome de la Cour pénale internationale, commentaire article par article*, Editions A. Pedone, Paris, 2012, pp. 735-748.

C. JURISPRUDENCE :

1. Cour Internationale de Justice, *Affaire Nottebohm (Liechtenstein c. Guatemala) (Exception préliminaire)*, Arrêt du 18 Novembre 1953, *C.I.J Recueil* 1953, N°. 111, Leyde Société d'Editions A. W. Sijthoff, 1953, Document disponible sur le site : <https://www.icj-cij.org/files/case-related/18/018-19531118-JUD-01-00-FR.pdf>, consulté le : 22/11/2019.

2. Cour Internationale de Justice, *Affaire relative à la Sentence Arbitrale du 31 Juillet 1989 (Guinée-Bissau c. Sénégal)*, Arrêt du 12 Novembre 1991, C.I.J Recueil 1991, N°. 600. Document disponible sur le site : <https://www.icj-cij.org/files/case-related/82/082-19911112-JUD-01-00-FR.pdf>, consulté le : 22/11/2019.
3. Cour pénale internationale, Situation : République Centrafricaine, Affaire : *le Procureur c. Jean-Pierre Bemba Gombo*, Chambre Préliminaire III, **Décision relative à la Requête du Procureur aux fins de délivrance d'un mandat d'arrêt à l'encontre de Jean-Pierre Bemba Gombo**, le 10 Juin 2008, Doc. N° : ICC-01/05-01/08-14-tFRA, Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_03388.PDF , consulté le : 22/11/2019.
4. Cour pénale internationale, Situation : Ouganda, Affaire : *le Procureur c. Joseph Kony, Vincent Otti, Okot Odhiambo, Dominic Ongwen*, Chambre Préliminaire II, **Décision relative à la recevabilité de l'affaire rendue en vertu de l'article 19-1 du Statut**, le 10 Mars 2009, Doc. N° : ICC-02/04-01/05-337-tFRA. Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2009_05475.PDF , consulté le : 21/11/2019.
5. Cour pénale internationale, Situation : République Centrafricaine, Affaire : *le Procureur c. Jean-Pierre Bemba Gombo*, Chambre Préliminaire II, **Décision rendue en application des alinéas a) et b) de l'article 61-7 du Statut de Rome, relativement aux charges portées par le Procureur à l'encontre de Jean-Pierre Bemba Gombo**, le 15 Juin 2009, Doc. N° : ICC-01/05-01/08-424-tFRA. Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2009_05978.PDF , consulté le : 22/11/2019.
6. Cour pénale internationale, Situation : République du Kenya, Affaire : *le Procureur c. William Samoei Ruto, Henry Kiprono Kosgey Et Joshua Arap Sang*, Chambre Préliminaire II, **Décision relative à la requête du Procureur aux fins de délivrance de citations à comparaître à William Samoei Ruto, Henry Kiprono Kosgey et Joshua Arap Sang**, le 08 Mars 2011, Doc. N° : ICC-01/09-01/11-1-tFRA. Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2011_03253.PDF , consulté le : 22/11/2019.
7. Cour pénale internationale, Situation : République du Kenya, Affaire : *le Procureur c. William Samoei Ruto, Henry Kiprono Kosgey Et Joshua Arap Sang*, Chambre Préliminaire II, **Décision relative à la confirmation des charges rendue en application des alinéas a) et b) de l'article 61-7 du Statut de Rome**, le 23 Janvier 2012, Doc. N° : ICC-01/09-01/11-373-tFRA. Document disponible sur le site :

The Principle Of "Competence Competence" In The International Criminal Jurisdiction

https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2014_09975.PDF , consulté le : 22/11/2019.

8. Cour pénale internationale, Chambre Préliminaire I, **Opinion partiellement dissidente du juge Marc Perrin de Brichambaut**, Du 06 Septembre 2018, Doc. N° : ICC-RoC46(3)-01/1-anx-ENG. Document disponible sur le site : https://www.icc-cpi.int/RelatedRecords/CR2018_04205.PDF, consulté le : 19/11/2019.

D. DOCUMENTS OFFICIELS ET RAPPORTS :

1. Cour pénale internationale, Bureau du Procureur, **Déclaration du Procureur de la CPI, Mme Fatou Bensouda, à propos de l'ouverture d'un examen préliminaire concernant la déportation du peuple Rohingya de la Birmanie vers le Bangladesh**, du 18 Septembre 2018, Document disponible sur le site : <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=180918-otp-stat-Rohingya&ln=fr>, consulté le : 19/11/2018.
2. Cour pénale internationale, Bureau du Procureur, **Déclaration du Procureur de la CPI, Fatou Bensouda, à propos de la clôture de l'examen préliminaire de la situation en Palestine, et de sa requête auprès des juges de la Cour afin qu'ils se prononcent sur la compétence territoriale de la Cour**, du 20 Décembre 2019, Document disponible sur le site : <https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/20191220-otp-statement-palestine-ara.pdf>, consulté le : 21/12/2019.
3. **ONU, Conférence diplomatique des plénipotentiaires des Nations Unies pour l'Etablissement d'une Cour Criminelle Internationale**, Rome, Italie, 15-17 juillet 1998, Doc. N° : A/CONF.183/10, du 17 juillet 1998, Document disponible sur le site : <https://www.icc-cpi.int/resource-library/Documents/RS-ara.pdf>

جميع الحقوق محفوظة